

ورقة حول التخطيط المجالي الجهوي من التصاميم الجهوية لإعداد التراب إلى البرامج المندمجة للتنمية الجهوية

الأستاذ / عبد الواحد فيكرات

مدير إدارة مركزية بوزارة الإسكان والتعمير / المملكة المغربية
مديرية إعداد التراب الوطني، وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة

قبل الدخول في تعريف، أهداف ومرامي إنجاز وبلورة التصاميم الجهوية لإعداد التراب، لأبأس في أن نستهل ذلك بالوقوف على مجموعة من الأسس المرجعية لإنجاز هذه الوثائق، ومن أهمها :

- **التوجيهات الملكية:** الخطاب السامي الذي ألقاه بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني حيث أولى أهمية خاصة بالجهات «... باعتبارها الفضاء الأمثل لتجسيد السياسة الوطنية لإعداد التراب، وبلورة التشارك المثمر لكسب معركة التنمية».

- **التصريح الحكومي لسنة ٢٠١٢** «العمل على ضمان الانسجام الضروري بين السياسات العمومية والقطاعية والاستراتيجيات التنموية الجهوية وتنظيم العلاقات بين الدولة والجهة عن طريق التعاقد» ص. ٢٠.

- **المادة ٧ من قانون ٩٦/٤٧ المتعلق بتنظيم اختصاصات الجهة (...)** فإنها كوحدة ترابية فاعلة مدعوة إلى وضع سياسة تنموية مندمجة عبر إنجاز تصميم جهوي لإعداد التراب).

- **مشروع الجهوية المتقدمة :** توسيع اختصاصات الجهة وإعطاء الصدارة للتصميم الجهوي.

- **دستور البلاد المعدل مؤخرا .**

الأسس المرجعية، تتضاف إليها توصيات المجلس الأعلى لإعداد التراب، التصميم الوطني لإعداد التراب وبرنامج عمل الوزارة لسنة ٢٠١٢.

ومعلوم أن التصاميم الجهوية لإعداد التراب تعتبر بمثابة وثائق استراتيجية مرجعية للجماعات الترابية وخصوصا المجالس الجهوية حيث تهدف إلى ضمان الانسجام في أداء الدولة وتدعيم التنسيق بين الفاعلين المحليين.

ونظرا لأهمية هذه الوثيقة ودورها في التنمية المجالية على المستوى الجهوي، بادرت الوزارة بشراكة مع المجالس الجهوية المعنية إلى إعطاء انطلاق الدراسات الخاصة بإعداد التصاميم المتعلقة بجل جهات المملكة، تماشيا مع هدف الوزارة القاضي بالتغطية الشاملة لتراب المملكة بالتصاميم الجهوية لإعداد التراب.

وتعتبر جهة تادلة أزيلال أول جهة عرضت برنامج عملها الجهوي المندمج المنبثق عن التصميم الجهوي لإعداد التراب أمام أنظار اللجنة البيوزارية لإعداد التراب برئاسة الوزير الأول يومه ١١ مارس ٢٠١٠. وهي الآن بصدد التشاور مع مختلف القطاعات الحكومية لأجراء البرنامج المذكور وفق صيغة تعاقدية بين الجهة والدولة.

ولكي يؤدي التصميم الجهوي لإعداد التراب وظائفه لابد من توفر ثلاثة شروط :

الأول- أن يكون واسع الانتشار عند جميع مستويات بلورته، حتى يستطيع كل الفاعلين أن يعرفوا به، ويقدموا ملاحظاتهم ويضبطوا مواقفهم. مما يعني أن نتائج الدراسة يجب أن توزع توزيعاً واسعاً.

الثاني- أن يكون المشروع غير معقد وسهل للفهم حتى بالنسبة لغير المتخصصين، وحتى يمكن إذاعته في وسائل الاتصال الموجودة على صعيد الجهة، الشيء الذي يتطلب تقارير موجزة ومحررة بلغة في متناول الجميع، مع وسائل إيضاح مبسطة.

الثالث- أن يكون التصميم واقعياً، وذا مصداقية، حتى يقنع الناس بأن السلطة قادرة على إنجاز ما تصرح به وبأنها ستنفذه. ففي الماضي لم تكن هذه الشروط تحترم، حيث تعتبر وثائق التهيئة عبارة عن مؤلفات ثقيلة تضم مئات الصفحات، التي تحتوي على الكثير من الإحصائيات والجدازات بدون أن تضم تلخيصاً بطريقة مبسطة لنموذج التنمية المقترح، والذي يمكن للقارئ أن يفهمه بسهولة.

فالتصميم الجهوي يجب أن يخطط وينفذ حسب الدروس المستفادة من الماضي، وحسب الظروف الاقتصادية، ويقدم بوضوح نموذجاً للتنمية الجهوية، ومشاريع واقعية يتم التفكير فيها بشراكة مع منفيديها المستقبليين.

ولكل هذه الأسباب فإن التصميم الجهوي لإعداد التراب يوضع وفق مقاربة تشاركية وتفاعلية تترك هامشاً واسعاً للجماعات الترابية والفاعلين المحليين لاختيار برامج تنموية تطبعها الاستدامة والإجرائية مع هامش كبير من الواقعية.

ويمكن إجمال أهداف التصميم الجهوي لإعداد التراب في ما يلي:

- **تقديم تشخيص مجالي** تشاوري بين الفاعلين المحليين يروم بلورة رؤية مشتركة حول رهانات وأولويات التنمية الجهوية، كما أنه يرمي إلى معرفة الوضعية الحالية، انطلاقاً من المعلومات والتحريات التي يقوم بها مكتب الدراسات المكلف. يضع هذا التشخيص الأصعب على مكامن الضعف ومؤهلات الجهة، وانطلاقاً من ذلك يتم تقديم التوجهات العامة لإعداد التراب، ويجب أن

يحظى هذا التشخيص بأكبر قدر من التوزيع والإخبار، كما أنه يشكل قاعدة للاستشارة لدى الفاعلين الجهويين في التهيئة الترابية.

- **مرحلة التشاور أو الاستشارة وتحديد المشاريع**، فأثناء هذه الفترة يتكلف مكتب الدراسات بضمان مشاركة واسعة بخصوص تداول نتائج التشخيص. وينظم مجموعة من الورشات أو النقاشات لجمع الملاحظات والانتقادات التي توجه لهذا التشخيص. ويمكن بمساعدة مختلف الفاعلين ضبط مجموعة من المشاريع المقترحة منها، أو التي سبق تخطيطها حتى يتم التمكن من بلورة استراتيجية جهوية تنموية ؛

- إعطاء نموذج لتنمية منسجمة للجهة، من خلال تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين فعاليتها الاقتصادية ومستوى عيش ساكنتها وذلك على أساس مجالات المشاريع ؛

- إعداد رؤية استشرافية وواقعية حول مشاريع الدولة في مجال البنيات التحتية وتحديث التجهيزات ؛

- **مرحلة بلورة التصميم الجهوي الفعلي وبرنامج العمل الجهوي المندمج (PARI)**. انطلاقا من المقترحات التي قدمت خلال التشخيص الأولي والمتمم بالملاحظات اللاحقة أثناء مرحلة الاستشارة، يمكن لمكتب الدراسات أن يقوم بالتأكد من فعالية وجدوى المشاريع، ثم يقوم بجمعها في إطار تصميم جهوي لإعداد التراب، ويوضح في برنامج العمل الجهوي المندمج ما هي الأنشطة التي ستنفذ على المدى القصير.

- الاستشارة النهائية والوضع النهائي لصيغة التصميم الجهوي. إن تقديم التقرير النهائي المؤقت سيليه تحليل شمولي للملاحظات والاقتراحات، وبعدها يتم اختيار الملاحظات التي تخضع للدراسة من طرف لجنة التتبع. ثم في الأخير يقوم مكتب الدراسات بتحرير التقرير النهائي للتصميم الجهوي لإعداد التراب. وعموما فإن هذا البرنامج المندمج يمثل إطارا للتعاون والشراكة حول مشاريع التنمية المقترحة .

ومن جملة ما ترمي إليه التصاميم الجهوية لإعداد التراب يمكن أن نذكر :

- الدور طلائعي في اللإلتقائية والاندماج ؛
- نهج أسلوب المشاركة والتنسيق بتنظيم أورشاش تشاورية على المستوى المحلي والجهوي ؛
- دعم التنسيق والحرص على التمهصلات بين الوثائق الاستراتيجية القطاعية ؛
- اعتماد التعاقد في أجرأة برامج التنمية الجهوية المندمجة.

كما أن رغبة المشرع والوزارة الوصية والمعبر عنها بكل وضوح هي أن يتم إشراك كل الفاعلين والمساهمين الفعليين في الإنجاز. وهذا يفترض اتباع منهجية انفتاحية وتشاركية، تترك للجماعات

الترابية وللفاعلين المحليين هامشاً كبيراً من الحرية في اختيار سبل أو وسائل التنمية وتنفيذ المشاريع. والمفروض أن تتم هذه الدراسة حسب مخطط وتنظيم يتيح الفرصة الفعلية للمبادرات المحلية، وذلك منذ المرحلة الأولى التي هي مرحلة تشخيص الحال من خلال تقديم تحليل لوضعية الجهة، تحليل يجب إخضاعه لفحص الخبراء من أجل التقييم والاستكمال.

هذه الدراسة يجب أن تنتهي بنوع من الميثاق الجهوي لإعداد التراب، ويكون بمثابة وثيقة موجزة، تنص على مبادئ التنمية والتهيئة، التي يتفق عليها مجموع المتدخلين وهذا الميثاق يكون سابقاً لوضع المشاريع.

وبالطبع فإن هذه المشاريع ستتم مناقشتها بعمق مع المكلفين بها ليس على المستوى التقني فحسب، بل كذلك على المستوى المؤسسي والمالي، إذ يجب تحديد من سيساهم في التنفيذ وفي التمويل. وبالفعل فإننا نلاحظ تطوراً في إعداد التراب باتجاه أشكال تعاقدية. فالدولة لم تعد المتدخل الوحيد، والجهة ليست لديها الامكانيات والوسائل والطموحات لذلك. لكن هاتين المؤسستين أبانتا عن رغبتهما في دعم أنشطة الجماعات المحلية، والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، حينما تكون هذه الأخيرة مساهمة في تنفيذ مشاريع التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

عند بلورة الأهداف فإن مجالات المشاريع هي التي تقترح برنامجاً للعمليات على المدى القصير والمتوسط، وإدماج المشاريع الصادرة عن كل الفاعلين. وهذه الاقتراحات هي ما سبق وأشار إليه ببرنامج العمل الجهوي المندمج الذي سيكون موضع مفاوضات مع الجهة تسفر على عملية التعاقد بين الدولة والجهة.

فلماذا إذن هذا التعاقد ؟

- لأنه يهدف إلى تقريب الهوة بين التخطيط القطاعي والتخطيط الترابي، والبحث عن الانسجام بين التدخلات العمومية،
- لأن ملك البلاد أكد في خطبه الأخيرة عن ضرورة تعزيز الحكامة والاندماجية في مختلف التدخلات العمومية،
- لأنه وسيلة لترشيد التدخل العمومي بمنهجية تؤسس وتتبنى مبدأ التقييم،
- لأنه يؤسس لمبدأ "التنمية من المجالات" وليس "التنمية للمجالات": يعطي الفاعلين المحليين المعنيين الدور الأساسي في تصور، إنجاز ومتابعة مشروع تنمية مجالهم،
- لأنه يؤهل الجماعات الترابية لاعتماد منطق الشراكة مع باقي الفاعلين، ويمكنها من وضع وثيقة مشاريع، تعكس بوضوح حاجيات المجال المعني ومتوافق حولها للاستفادة من تمويل الدولة (عبر الصناديق الموجودة أو التي هي في طور الإنجاز) أو من تمويلات دولية.

وفي الختام لابد من التأكيد على أن الدستور المعدل ومشروع الجهوية المتقدمة كلها فرص تاريخية ترد الاعتبار للعمل الجهوي ولأدوات إعداد التراب، فقد جعلت من التصاميم الجهوية لإعداد التراب وثائق مرجعية لكل مشروع تنموي جهوي.



